

مسارات العلاقة بين مصر وتركيا: من التوتر إلى التعاون

خيري عمر

»

منذ بدء الاتصالات المباشرة بين تركيا ومصر في العام الماضي، ظهرت تعليقات تشير لتباطؤ مسار تحسن العلاقات بين البلدين، غير أن ثمة تفاؤلاً باستكمال الحوار السياسي وصولاً للوضع العادي والتمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء. وتُساعد بعض العوامل في تفسير تباطؤ المحادثات المصرية التركية.

“

على مدى ما يقرب من عقد، شهدت العلاقات المصرية التركية تغيرات سياسية، نتج عنها توتر في بعض السنوات غير أن ثمة مراجعات ساهمت في الانتقال لمرحلة أخرى تتسم بالتعاون والبحث عن المصالح المشتركة. ويبدو من الأهمية تناول العلاقة ما بين البلدين في سياق طبيعة المصالح الثنائية ودوافعها الإقليمية وتوجهاتها المستقبلية، وهذا ما يتطلب مناقشة مسارات الخطاب السياسي واستكشاف الفرص والقيود التي تمثلها البيئة الداخلية والإقليمية على صياغة السياسة الخارجية.

وقد شهدت العلاقات التركية المصرية توتراً في فترة ما بعد يونيو/حزيران 2013، بسبب ظروف إزاحة الرئيس السابق محمد مرسي

من السلطة في مصر، وكانت تركيا لديها موقف مختلف تجاه تلك التطورات، حيث تم تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي حتى القائم بالأعمال، وصاحبها تبادل حملات إعلامية مناهضة في البلدين، قامت المعارضة المصرية في المنفى على رعايتها في تركيا، وفي الجانب الآخر قام الإعلام الخاص في مصر على الترويج لخطاب معادٍ لتركيا. أثرت هذه التداعيات على وقف التواصل السياسي واقتصره على المستوى القنصلي، ما شكّل تحدياً للعلاقات الكثيفة في الاقتصاد والثقافة.

وقد ساهم الأثر الفوري للتوتر بين البلدين في إبطاء المشاريع التركية في مصر، غير أنه على مستوى العلاقات التجارية، ظلت معدلات التبادل التجاري ضمن النطاق المعتاد، بما يكشف عن رغبة في تحييده وعزله عن التغيرات السياسية، حيث أقام قطاع الصادرات شراكة مهمة بين البلدين. وقد ظهر تحرير قطاعات التجارة من القيود السياسية



في سهولة تحرك شبكات الأعمال بين البلدين منذ عام 2014، واستمرت في سنوات لاحقة بحيث راكمت انطباعات إيجابية بين منظمات رجال الأعمال القريبة من الحكومتين، وهي تقترب في الوقت الراهن من القيام بدور قاطرة تطوير العلاقات، على غرار مبادرة رجال الأعمال المصريين والأثرياء "هيا نصنع معا" في 2017، كقاعدة لتحفيز الاستثمارات في مصر.

وتشير متابعة مسارات العلاقة بين البلدين إلى القدرة على التمييز ما بين المسار السياسي ومسارات التعاون الأخرى، وخصوصاً ما يتعلق بالقطاع التجاري. وكان من الملاحظ أنه في فترة مبكرة، صحيفة أخبار اليوم في 23 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عبرت تصريحات لوزير الخارجية، سامح شكري، عن رغبة دائمة في تجاوز أي توتر مع تركيا وانفتاح مصر، وقد استند الموقف المصري على وجود أرضية مشتركة بين البلدين، تمثلت في وجود تمازج ومصاهرة وتراث مشترك، وهي صيغة أقرب لإعلان نوايا لمناقشة مصادر التوتر والاختلاف وفق المعاملة بالمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل. وفي سياق متقارب، كان موقف وزير الخارجية امتداداً للملامح توجه

لاحتواء التوتر، فهو يتماثل مع تصريحات سابقة للرئيس، عبد الفتاح السيسي، في 2016 تضمنت انطباعات إيجابية عن العلاقة بين الشعبين، كما جاءت متوافقة مع تصريحات رئيس الوزراء التركي الأسبق، بن علي يلدريم، عن تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر وعقد لقاءات بين مسؤولي البلدين.

وسارت السنوات اللاحقة في ذات التوجه، حيث تخفيف حدة التوتر والبحث عن مقتضيات التهدئة حتى بدء محادثات مباشرة في مايو/ أيار 2021 مهدت الطريق لمناقشة الملفات محل الاختلاف، وعلى أية حال، كانت تعبيرات الموقف المصري إيجابية، وخصوصاً في تقييم وقف الحملات الإعلامية للمعارضة، في يوليو/ تموز 2021، وتصنيفها خطوة تتفق مع قواعد القانون الدولي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتُشكل أرضية لتطوير الثقة بين البلدين.

وفي سياق انفتاح العلاقات التركية المصرية، دعا الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في يونيو/ حزيران 2021 لرفع مستوى العلاقات

للمشاركة السياسية والاقتصادية مع مصر ودول الخليج بالاستفادة من فرص التعاون على قاعدة الربح المتبادل، ويعكس هذا التوجه طابعاً انفتاحياً يتسع لمراجعة العلاقات التركية العربية، وتطويراً للقاءات مايو/ أيار 2021 في القاهرة، وهو يؤسس الأرضية لتحديد ملامح الخطاب السياسي لمرحلة الشراكة الجماعية. وتساند زيارات مسؤولي الإمارات لتركيا، أغسطس/ آب ونوفمبر/ تشرين الثاني 2021، عاملاً مُعززاً لمراجعة العلاقات الإقليمية، وبالنظر لتزامنها مع الانفتاح التركي على مصر، يُعد الحديث عن تضاعف حجم التبادل التجاري والاستثمار فيما بين البلدان الثلاثة تعبيراً عن تماسك المصالح المشتركة. لذلك يتسم الخطاب السياسي بالحذر والتدرجية



مدى السنوات منذ 2016، وهو ما يعني صلاحية البنى الأساسية لاستعادة العلاقات العادية مرة أخرى، حيث قامت العلاقات بين البلدين على قاعدة تجنب المواجهة واحتواء التوتر، سواء في ليبيا أو سوريا أو شمال إفريقيا والشرق

وبشكل عام، يمكن تقييم الاختلافات السياسية والتوتر، كحالة عارضة لم تصل حد القطيعة، فعلى مدى تلك الفترة ظلت التجارة الخارجية غير متأثرة بالتوتر السياسي، فقد ظل التبادل التجاري بين البلدين يمثل أكبر مشاركة تجارية إقليمية، على

والإشارات المتكررة لسياقات الإقليمية مع جعل التفاوض عملية تراكمية، بحيث تساهم في البناء على ما تم إنجازه في الجولة الثانية من المباحثات بين مصر وتركيا، في سبتمبر/أيلول 2021، واستمرار المشاورات.

الإقليمي، فقد بدأت روسيا في تطوير وجودها عبر مرتزقة الشركات الأمنية، كما كان الدور التركي مؤثراً في كبح النفوذ الروسي ووقف الحرب في ليبيا.

منذ بدء الاتصالات المباشرة بين تركيا ومصر في العام الماضي، ظهرت تعليقات تشير لتباطؤ مسار تحسن العلاقات بين البلدين، غير أن ثمة تفاؤل باستكمال الحوار السياسي وصولاً للوضع العادي والتمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء. وتُساعد بعض العوامل في تفسير تباطؤ المحادثات المصرية التركية. وتأتي البيروقراطية في مقدمة تلك العوامل، حيث تُشكل جزءاً مهماً في تسيير المناقشات، فكل من البلدين يعمل تحت مظلة إدارية مُركبة تتسم بالتدرجية ولا تُفضل التحولات السريعة. ويرجع الرسوخ الإداري لميراث تاريخي اعتاد العمل وفق قواعد لائحية تضبط التحرك السياسي. وهو ما يظهر في تدرج المحادثات من مستوى المخابرات والأمن ثم مستوى نائبي وزيري الخارجية، ولاحقاً مساعد الوزير، وذلك في موازاة اتصال سياسي مباشر وغير مباشر تحضيراً لخطوة المحادثات رفيعة المستوى، ما يمكن اعتباره نوعاً من تدقيق لا يُعطل مسار التعاون الثنائي.

وبينما تُشكل البيروقراطية قيوداً على الاستعادة السريعة لعافية العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد ساهم تجانس الإدراك للحاجات السياسية والثقافية مُحفزاً لاحتواء التوتر. ولعله من الأهمية الإشارة إلى أنه على الرغم من خفض التمثيل الدبلوماسي على خلفية إزاحة الرئيس الأسبق،



السابقة على بدء علاقة مع القوى السياسية في طرابلس أو بنغازي، وفي خلفية المواقف، ثمة إدراك بأن الأزمة الليبية، وأيضاً السورية، ترجع للصراع الدولي أكثر منها تنافساً ثنائياً، وقد أدى التنافس الغربي، لظهور سياقات مناهضة للأمن

الأوسط، وهي نقاط ساخنة ليست خالية من تأثير التدخلات الدولية.

وعلى أية حال، يُمهد هدوء المباحثات الطريق أمام تطوير سياسة مصر وتركيا تجاه ليبيا، حيث الانفتاح على غالبية المكونات السياسية في الغرب والشرق الليبي وتجاوز التحفظات



محمد مرسي، ظلت المسارات التقليدية للعلاقات الثنائية قائمة. ويساهم مدخل المؤسسة في تحليل السلوك البيروقراطي تجاه احتواء التوتر وكبحه وتشكيل مسارات العلاقة بين مصر وتركيا. وقد شكل التداول الدبلوماسي بين البلدين نوعاً من الاستقرار والانضباط بحيث غلب عليه الطابع الوظيفي وبطء اتخاذ القرار، لكنها حافظت على المصالح الممتدة وتطورها، حيث تقاربت في النظر لظاهرة الإرهاب المسلح واستهداف العسكريين والمدنيين وأبدت تعاطفاً وتضامناً تجاه الحوادث المختلفة في سيناء ومناطق أخرى. وكمثال خارج نطاق التبادل السياسي، يمكن الإشارة لتقارب سياسات مكافحة كوفيد 19 وتمائل إجراءاتها باعتبارها مثلاً لتجانس الجهاز الإداري في البلدين، فقد بدأ تزامن تحولات مكافحة في حظر التجوال وفتح وإغلاق المقاهي مؤشراً على الخبرات المشتركة في إدارة الأزمات الصحية.

ويمكن قراءة التباطؤ في ظل السياقات الإقليمية المؤثرة في العلاقات الثنائية في ملفات البحر المتوسط، سوريا وليبيا، باعتبارها تقاطع مع المصالح الأمنية والاقتصادية للبلدين. فمن وجهة نظر مصر، بدت هذه القضايا في رتبة استراتيجية من مستويين، يتمثل الأول في التصرف وفق معايير الأمن القومي، وهو ما يقوم على مراقبة و تخفيف التهديد العسكري في ليبيا، بغض النظر عن أطرافه ومصادره، وقد ظلت هذه الجزئية مثار نقاش في المحادثات التمهيدية للمطالبة بخروج القوات الأجنبية من ليبيا أو تجميد

الدولتين. وعلى الرغم من تباطؤ المشاورات، يبدو المناخ الثنائي والإقليمي محفزاً على تقدم العلاقات، حيث يميل الاتجاه العام في كل من البلدين لإدراك المصالح المشتركة والفرص المرتبطة بالوضع الإقليمي، حيث توجد نوافذ للفاعلين الإقليميين في قضايا الأمن والتعاون الاقتصادي، ويعكس ترابط أجهزة السياسة الخارجية في الاستعادة المتماثلة والمتزامنة للعلاقات فيما بين بلدان، مصر، تركيا، قطر، الإمارات

مذكرة تفاهم العلاقات الأمنية بين تركيا وليبيا. أما المستوى الثاني، فهو ما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية الثنائية والإقليمية. في العامين الأخيرين، بدأ "منتدى شرق المتوسط" أكثر انفتاحاً على تنسيق المصالح المشتركة وتخفيف حدة الخلاف على ترسيم الحدود البحرية في ظل احترام الحقوق المكتسبة لليبيا، حسب الاتفاقية البحرية مع تركيا. ساهمت هذه الظروف في إدراك أن العوامل الدولية تمثل التحدي المباشر لكل من

أفريقيا ووسط آسيا، وهو ما يتلاقى مع الانفتاح تجاه البلدان العربية، فيما تقوم وجهة نظر أخرى ترى أن العلاقات تقوم على أرضية تبادل المصالح وتعزيزها، حيث تقاربت المواقف على ضرورة امتصاص تداعيات الاختلاف السياسي وبشكل يوضح الاستعداد الطبيعي لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. فعلى مدى سنوات التوتر، لم يخل التعبير السياسي في كلا البلدين من الإشارات المتكررة للمصالح المشتركة وإمكانية استعادة العلاقات، فيما كانت غالبية مصادر التوتر حملات إعلامية غير مرتبطة مباشرة بالجهات الرسمية.

وبالنظر لهيمنة المصالح المشتركة وانحسار التوتر، يمكن القول، أنه من المحتمل أن تُمهّد هذه التحركات لحدوث نقلة نوعية مع مطلع العام الجاري، حيث تنامت الانطباعات الإيجابية بين البلدان الثلاث (تركيا، مصر، الإمارات)، واتخذت لاحقاً خطوات باتجاه تدشين مرحلة أخرى تقوم على التهدئة وتحسين العلاقات الاقتصادية، وبدت الرغبة المشتركة في تطوير علاقات ثلاثية بين أبو ظبي، القاهرة وأنقرة واضحة في التصريحات والحراك الدبلوماسي، فكما دخلت تركيا ومصر في محادثات فنية ثم سياسية، انتقلت الإمارات بخطوات ملموسة وواسعة لتبني سلسلة تؤدي لترسية التعاون في العلاقات الخارجية. ■

خيربي عمر: أكاديمي من مصر، استاذ مشارك دكتور في العلوم السياسية بجامعة صقاريا في تركيا.



العهد الإماراتي، محمد بن زايد، تركيا في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 كصيغة لفتح آفاق جديدة في العلاقات الإقليمية.

وفي سياق الجدل حول دوافع مراجعة العلاقات السياسية، فثمة وجهة نظر ترى أنها انعكاس لرغبة تركيا في تخفيف عزلتها الإقليمية أو الدولية، غير أنه يمكن مُجادلة هذا التوجه بأن تبني تركيا سياسة خارجية انتشارية فتح لها نطاقات في

والمملكة العربية السعودية، إدراكاً لأهمية المراجعة الشاملة للعلاقات الثنائية والجماعية وبكيفية تجاوز توتر ما بعد الربيع العربي، وفي هذا السياق، يمكن أن تشكل زيارات الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان لدول الخليج بالإضافة لبرامج التعاون السياسي والاقتصادي السياق المناسب لتكامل سياسات ثمان دول تشكل قوة سكانية واقتصادية على المستوى الإقليمي. وهي تأتي في سياق مُكمل لزيارة ولي